اشكالية دولة الرفاه بين الاسباب والنتائج

د. احمد خليل الحسيني •
د. خالد حسين علي ••

المقدمة

تسعى البشرية ، منذ الازل الى استخدام مواردها المتاحة بالشكل الذي يوفر لها الخير والطمأنينة ، وذلك من خلال تحقيق الكفاءة والعدالة في تخصيص هذه الموارد النادرة لاشباع حاجاتها المتعددة والمتحددة . وقد تمخض عن هذه التطلعات ولادة تكون ونمو العديد من النظم والنظريات والسياسات الاقتصادية فضلا عن التعديلات والاصلاحات التي ادخلت عليها بما يتلاءم مع بروز التناقضات والمشاكل الناجمة عن وضع هذه الافكار النظرية على ارض الواقع .

ولا شك في ان تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة وتوزيعها بشكل عادل يقتضي من كل نظام اقتصادي ، ان يضع اجابة محددة للاسئلة الثلاث المعروفة وهي : ماذا .. وكيف..ولمن ننتج ؟ . وعليه فان التخصيص والتوزيع يعتبران الاطار الاساسي للنظام الاقتصادي ،الذي منه يمكن تقييم كفاءة هذا النظام ، اذ ان الاختبار الحاسم للنظم الاقتصادية لا يكمن في النظر الى اهدافه المعلنة وحسب ، بل في تحقيق هذه الاهداف ونوعية الوسائل المستخدمة .

على ان الحاجات البشرية ، التي يصبو النظام الاقتصادي الى اشباعها بكفاءة وعدالة،هي ليست حاجات بشكل مطلق ، وانما هي مزيج من حاجات ورغبات ، او هي كما وصفها كينز " بانها خليط من حاجات اساسية لابد من اشباعها بصرف النظر عن الحالة المعيشية او مستوى الدخول ، ثم تاتي الحاجات النسبية ، التي لايمكن اشباعها بشكل مطلق ، ذلك لانها متجددة ومتغيرة على الدوام وهي حاجات الترف والتفاخر . لذلك فان الانظمة الاقتصادية الرئيسة ، الرأسمالية والاشتراكية قد شهدت عمليات تصحيح وتنقيح طالت اساس النظام نفسه عبر السنين مما جعل الشكل الحالي لكل نظام يختلف كلياً عن الاصل الذي نبع منه.

وقد انبثق من بين هذين النظامين ، تكوين اخر اطلق عليه "دولة الرفاه State Walar " ، وهي الدولة التي تعد نفسها مسؤولة سياسياً عن رفاهية جميع مواطنيها ،يحدو بها الفكر العلماني الذي حاول المزج بين سياستي تدخل الدولة

• مدرس الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء
•• مدرس مساعد الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء

، وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية ، من خلال ادوات وآليات اطلق عليها "ادوات دولة الرفاه ".

وقد انطلق هذا البحث من فرضية مفادها "ان دولة الرفاه قد ظهرت بادواتها كرد فعل ازاء عيوب الفكر الرأسمالي الاقتصادي ومحاولة لتجاوز ازمات الدولة الرأسمالية "أي انها مجرد تكييف للدولة الرأسمالية . ولاجل اختبار هذه الفرضية ، أي انهامعرفة ما اذا كانت دولة الرفاه ذات منهج فكري جديد ام هي مرحلة من مراحل تكييف الدولة الرأسمالية ،فقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاث نقاط رئيسة مع خاتمة ، اذ تناولت النقطة الاولى المبررات التي دعت الى وجود دولة الرفاه ، فيما تناولت النقطة الثانية الادوات الخاصة بهذه الدولة ، واخيراً فقد تناولت النقطة الثالثة . اختباراً وقائعياً لهذه الادوات لتنتهي الورقة بعدد من الاستنتاجات عن ذلك .

اولاً : اسباب ظهور دولة الرفاه

تسارعت الافكار المتعلقة بدولة الرفاه بشكل متواصل وزخم متصاعد ابان تصاعد (الموجة الاشتراكية)وبعدها حدوث ازمة الكساد الكبرى التي كادت ان تهوي بعرش الدولة الرأسمالية الحرة ، مما حدا باغنيائها الى تقديم الدعم اللازم لهذا التكوين الجديد ، وراحت البلدان الرأسمالية تمني مواطنيها وترحب باستحداث دولة الرفاه وتعينها فكرياً ومادياً وترى فيها بديلاً (افضل من الاشتراكية) وقد تمثلت المبررات الموضوعية لهذا التوجه بجملة من الاسباب المباشرة والاسباب غير المباشرة او الاسباب الموضوعية والاسباب الذاتية .

أ – الاسباب المباشرة (الموضوعية)

1– ظهوردولة الاشتراكية :

بعد نجاح ثورة اكتوبر 1917 ، كانت الستراتيجية الماركسية اللينينية تأمل في تحقيق ذلك القدر من الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد المتاحة الى الحد الذي تحقق فيه حلمها المتمثل في (من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته) وكان السند الفكري لذلك هو انه عندما تتم ازالة الامتيازات التي توفرها الملكية الخاصة فان آلية التدخل الواسع من جانب الدولة سوف يمكنها من انهاء حالات التشوه وسوء التخصيص والظلم الواقع على من لا يملكون ذلك التشوه الذي افرزته حركة السوق العمياء .(1)

وقد حرك نجاح هذه الثورة ذراع (ناقوس الخطر) لينشر دقاته في سماء مدينة الدولة الرأسمالية ، ولكنها كانت دقات بطيئة لم تنشر الذعر الا عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اذ بدأت الدول المختلفة تدخل افواجاً في هذا الدين

الجديد – الاشتراكية – الـــــــذي انتشر في ارجاء المعمورة مـــن اقصاها . مما اوجد فيها ولاول مرة ، معسكرين وحلفيـــــــن كانا بمثابة كفتي الميزان المضطرب الذي اوقدت اهتزازاته نار حرب ولكنهـــــــا(بـــــــاردة) هذه المرة . عندئذ بدأت الدوائر الرأسمالية التفكير بجدية في هذا الدين خصوصاً وقد بدأت اذرعه تمتد في جسم العالم (الثالث) المعين الذي لا ينضب من المواد الاولية والخـــــــام التي تحتاجها عجلة الصناعة الرأسمالية ، من اجل استقطاب الدول المستقلة حديثـــــــــــــاً عن براثن الاستعمـــــــــــار .

وقد كان من نتائج هذا التفكير الجدي ، التخفيف من حدة التطرف في النظام الرأسمالـــــــــي مما اوجد نظاماً اقتصادياً عرف بالنظام الاقتصادي المختلط الذي جمع مزايا وايجابيـــــــــات النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، فيما حاول تجنب عيوبهما (2) وكانت دولة الرفاه شكلاً مـــــن اشكال هذا النظـــــــام .

2 – الكساد الكبير والثورة الكينزية :

ان مستويات التطور التكنلوجي المتلاحقة ، وارتـــــــفاع معدلات نمو الانتاجية واعتلاء الاحتكارات الكبرى مركز الصدارة في الاقتصاد ، وتركـــــــز راس المال والانتاج وطبيعة الانتاج القائمة على التلقائية وازدياد الفجوة بين حجم الانتـــاج وحجم الطلب . وغير ذلك من اسباب منذ ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها ، وقـــد ادت الى ظهور اخطر واعنف ازمة مالية اعقبتها ازمة اقتصادية شاملة امتـــــدت مـــــن 1929 وحتى 1933 . وبينما كانت الازمات الاقتصادية التي سبقت هذه الازمة تنجم عـــــن تناقض الانتاج الزراعي – وهو الاصل الاول للازمة(3) نتيجة عوامل اقتصادية ، كعوامل التخلف التقني ، المتمثلة بضعف السيطرة على الطبيعة كالفيضان والامراض وموجات الجفـــــــاف ، الى جانب كوارث الحروب ، فان اسباب هذه الازمة الثلاثينية تتمثل في فيض الانتاج السلعي أي ان الدمار الذي يحل في عناصر الانتاج كان هو السبب الرئيس في نشوب الازمـــــــــات السابقة ، بينما نجد ان هذا الدمار قد اصبح نتيجة للازمة وليس سبباً لهـــــا .

وقد تمثلت العناصر المباشرة لهذا التوسع الانتاجي الهائل في نوعين من الاسبـــاب كمـــــــــــا يحددها بول باران وبول سويزي وهما (4):

1 – الاختراعات المهمة : مثل الآلة البخارية وسكك الحديد والسيارة .

2 – الحروب وعواقب الحروب : اذ ان كلا المرحلتين تهزان الاقتصاد بعنف يتناسب مـــــع شمولها ومدة استغراقها .

ولكن اذا عرفنا بان فائض نسبي وغير مطلق ، أي انه فائض بالنسبة للطلب الفعال ، ولا يعني هذا بان الاقتصاد ينتج اكثر مما يحتاج ، لادركنا ان هنالك اسباباً اخرى للازمـــــــــــة تتمثل في ان نمو الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن ، وان اختلال التوازن بين القطاعـــــــات الانتاجية المختلفة ، يجعل حدوث الازمة امراً لابد منه . (5)

لذلك فقد حدثت الازمة وذلك بارتفاع معدلات البطالة ، وتعطل الطاقات الانتاجية وتدمير المزارعين لمحاصيلهم خوفاً من تردي اسعارها وتهدم الجهاز الانتاجي الصناعي وهجرت المناجم وقلعت الاشجار المثمرة وغادر العمال افران الصهر والمصانع . (6)عند ذلك لم يكن بوسع احد ان يكرر ادعاءات الكلاسيك بوجود اليد الخفية التي تعمل على تحقيق الاستخدام الكامل والتوازن التلقائي ، وبعد ان لاحظ كينز ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية مقابل تناقض عددها اشارة الى الاحتكارات الصناعية فقد اطلق شرارته الاولى بالاعتراف بـ (ان الرأسمالية ليست منظمة ذاتية)(7) ، تلك الشرارة التي هاجمت جذور الفكر الرأسمالي الحر ، لانها تضمنت ضرورة (ان تنظيم آلية عملها سلطة ما)(8) .
ولكن ليس بالطريقة الاشتراكية التي عرف كينز بانه من اشد أعدائها . وقد اعتقد كينز بان هذه الازمة (1929) هي لسيت ازمة فيض في الانتاج ، وانما هي ازمة نقص في الطلب او نقص في الاستهلاك(9) وبالرغم من كون هذين السببين هما وجهاً عملة واحدة ، الا ان كلاً منهما له اسبابه الخاصة التي تحتاج الى معالجات خاصة وكانت معالجته تتلخص بضرورة تدخل الحكومة لازالة نقص الطلب من خلال التمويل بالعجز .

ب – الاسباب غير المباشرة (الذاتية) :

يكاد يجمع الكثير من الاقتصاديين الذين كتبوا آراءهم عن النظام الرأسمالي المؤيدين منهم والمعارضين على ان الفكر الرأسمالي لا يخلو من مثالب وعيوب(10) فعبر تاريخها الطويل بدءاً من تحطيم آليات النظم الاقطاعية والتخلص من سلطة الكنيسة ومروراً بظهور الرأسمالية التجارية ، والصناعية ، والمالية ، والى يومنا هذا ، فقد شهدت العديد من التحولات الفكرية التي اسهمت في تبلور شكلها الحالي ، وكان الدافع لهذه التحولات هي مجموعة العيوب التي عانت منها النظرية الرأسمالية سواء على صعيد الاقتصاد او السياسة او المجتمع ، وقد كان احد هذه التحولات هو ظهور دولة الرفاه نتيجة للأسباب الذاتيةالاتية :

1 – **وقوع الاقتصاديين الرأسماليين** في وهم الامل في ايجاد مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية ، تماثل في قوتها وثباتها قوانين نيوتن فقد استعار آدم سمث عن الفيزياء النظرة التي ترى ان الحياة الاقتصادية شأنها شأن الكون المادي في نظامه وانسجامه إذ كان يرى (ان المجتمع البشري يبدو حين تتأمله من احدى زواياه الافاً من الاثار المحببة الى النفس) .(11)
اما فيما يتعلق بافتراضهم الرشد والعقلانية ، التي يتمتع بها الاشخاص فقد اوضحوا بان المصلحة الذاتية غير المقيدة تعمل على تنظيم حركات الافراد في المجتمع ، تماماً مثل الجاذبية في الكون ، التي تعمل على تنظيم حركات الكواكب

وتنسيقها . وان المصلحة الجماعية ماهي الا مجموع مصالح الافراد الراشدين ، كذلك فان المصلحة الذاتية هي المنبع الذي تصدر عنه افعال الافراد ، لذلك نجد ملتون فريدمان يؤكد بان ((التصرف الرشيد انما هو العمل على تحقيق المصلحة الخاصة ، اذ ان مسؤولية الانسان الاجتماعية الوحيدة هي ان يزيد من ارباحه)) (12)لذلك فقد اصبحت صفة العقلانية محور علم الاقتصاد الحديث اذ قامت معظم النماذج الاقتصادية على افتراض هذا المبدأ .

2 – **الاخلاق وعلم الاقتصاد** :ان اول من وضع البذرة الاولى لما اطلق عليه فيما بعد بـ(الدارونية الاجتماعية) هو رجل الدين الانكليزي روبرت مالتوس في مقالته الشهيرة حول السكان عندما اكد بان (الانسان الذي يولد لابوين لا يستطيعان اطعامه ، فليس له حق بالحصول على ادنى قدر من الطعام ، ففي الوليمة العظيمة للطبيعة لا يوجد له مكان شاغر ، فتأمره الطبيعة بالانصراف ، ثم تنفذ اوامرها على وجه السرعة) . (13)

ثم جاءت بعد ذلك كتابات العديد من المفكرين والاقتصاديين التي تصب في هذا المصب كان اولها صرخة عالم الاجتماع الانكليزي (هربرت سبنسر) التي ظلت مدوية بأن (البقاء للاصلح)(14). اذ لا ينبغي للدولة ان تتدخل لتصحيح عملية الانتخاب الطبيعي وقد تتابع الكتاب في اسناد ودعم هذه الفكرة القائلة بأن المعونة المقدمة للفقراء ، انما تديمهم في فقرهم ، وانه من الافضل لهم تركهم لقدرهم الذي رسمته لهم الطبيعة ، وبذلك فقد اوجدوا عذراً لكل من يشعر بعقدة الذنب أزاء عدم تقديمة المساعدة للفقراء، وهذا الاقتصادي الامريكي المعاصر (جون كالبرث) يقول " مادام الاقتصاد يدعي بانه علم فلا بد له ان يبتعد عن مسائل العدل والظلم ، وما ينشأ عن النظام من الم ومشقة فواجب الاقتصادي ان يدرس ويصف ، وان يختزل الامور الى معادلات رياضية كلما امكن ، ولا يجوز له ان يصدر احكاماً اخلاقية "(15) ، لذلك فقد ابتعد الاقتصاديون الرأسماليون عن علم الاقتصاد ، واصبحت "امثلية باريتو" في توازن السوق المثل الاعلى ،اذ ترى ان الموارد مخصصة على نحو لايمكن فيه اعادة تخصيصها لتحسين وضع فرد دون فرد آخر ، ولما كانت أي خطوة من شأنها تحسين وضع الفقراء ، من المحتمل ان تسيء الى احد الاغنياء فقد اصبحت امثلية باريتو هذه عقبة أداء في طريق أي اصلاح اجتماعي او اقتصادي . (16)

3 – **قانون ساي** : ارتبط اسم الاقتصادي الفرنسي " جان باتست ساي " بقانون الاسواق الشهير الذي يستبعد فيه حصول زيادة مفرطة في الانتاج ،و كذلك يستبعد النقص العام في الطلب لانه يعتقد بان (العرض يخلق الطلب دائماً ويساويه تماماً) . فاذا حصل وان وجد اشخاص يدخرون جزءاً من حصيلة مبيعاتهم ، فانهم سوف يستثمرون ما ادخروه ، وبذلك يظل الانفاق مكفولاً ، وحتى اذا حصل اكتناز لدى بعض الاشخاص فان الاسعار سوف تعمل على تكييف الحالة التي تخلق الطلب الفعال .

ويستخلص من هذا القانون ، بأن رخاء كل صناعة يتوقف على رخاء الصناعات الاخرى ويسندها ، كما ان رخاء الامة يتماشى مع رخاء الامم الاخرى .(17) وقد ايد ريكاردو هذا القانون بحرارة واستبعد وجود فيض في راس المال المنتج . وعلى الرغم من ان هذا القانون لم يحظ بقبول الجميع اذ شكك فيه بشدة الانكليزي مالثوس ،ووضعه الفرنسي سيسموندي موضع انتقاد شديد ، الا انه بقي قائماً ، بل انه اصبح الاختبار الحاسم الذي يتم به تمييز الباحثين الجادين عن اولئك " المظللين المدعين " الذين يرفضون فكرة ان الانتاج يخلق الطلب الخاص به(18) وقد استمر هذا القانون طيلة 130 سنة يتربع في راس قائمة الافكار الرأسمالية الكلاسيكية ، وحتى العقد الثالث من القرن العشرين ، حينما وقعت ازمة الكساد الكبير ، الذي كاد ان يودي بعرش الرأسمالية ،عندها تصدى كينز لهذا القانون وداسه باقدامه ، اذا اكد جازماً امكانية حدوث قصور في الطلب وهو ما حصل آنذاك فعلاً ، فحين يفضل الافراد ، ولاي سبب كان ، الاحتفاظ بنقودهم – اكتنازها – فلن تستطيع الاسعار ان تتواءم مع الانخفاضات المستمرة للطلب ، الى الحد الذي تبقى فيه البضائع عموماً لا تجد من يشتريها ،وهو مما يستدعي وجوب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية او النقدية او كليهما لمواجهة الازمة .

4- الافتراضات غير الواقعية : بنيت النظرية الاقتصادية الرأسمالية على مجموعة من الافتراضات ، بعضها بعيد عن الواقع ، وبعضها الاخر لا يتوافق مع المنطق والاقتصادي ، ومنها : المنافسة الكاملة : تلك السوق التي يفترض الرأسماليون وجودها بل انها تسود في حالة وجود مشترين عديدين وبائعين عديدين مع غياب عوائق الدخول اليها ، ثم توافر المعلومات التامة عن السوق حاضراً ومستقبلاً ، الا ان هذه الشروط ليس لها وجود في أي مكان ، لذلك بقيت سوق المنافسة الكاملة حلماً لم يتحقق وربما لن يتحقق ، وربما لن يتحقق ، وقد يكون ج – جون ستراتشي محقاً حين قال : ان الاقتصاديين المحدثين قد بدأوا بنظرة ومطلب وكانت نظرتهم هي عالماً ذا منافسة مطلقة ، اما مطلبهم فهو اكساء تلك النظرة لحماً ودماً ، وكانوا يقولون ان كل عقبة او كابح يمنع تطور المنافسة تتوجب ازالته .. لكن علينا ان نستعيد الى الذهن ايضاً ، ان نظرية المنافسة المطلقة لم تكتس باللحم ابداً في الواقع .(19) وقبل ذلك نجد ان المستر بيرو سرافا قد تصدى للموضوع بعناية عندما فند وجود مثل هذا السوق منذ عام 1926 ، من خلال هجومه على فكرتين رئيسيتين تقول بهما نظرية المنافسة الكاملة وهما .

1 – ان المنتج المتنافس لا يمكن له ان يمارس تاثيره على اسعار السوق .

2 – ان المنتج عادة يقوم بالانتاج في ظل التكاليف الفردية المتزايدة .

اذا اوضح سرافا بان غالبية المشاريع تنتج في ظل تكاليف انتاجية متناقصة في الواقع ، ثم تقوم بعدئذ بتخفيض السعر من اجل ان تبيع كمية اكبر ، ويستمر في تحليله للسعـــــــر والارباح ليخرج باستنتاج مفاده : ان التحليل الاقتصادي ينبغي عليه الابتعـــــــاد عـــــــن المنافسة الحرة نحو الاحتكار .(20)

ثم جاء بعده كل مـــــن الاقتصادي الامريكي ادوارد شمبرلن بنظرية "المنافـسة الاحتكاريـة " والانكليزية جوان روبنسن بنظرية " المنافسة الناقصة " وهما نوعين من الاســـواق يحـتلان المساحة الفاصلة ما بين نموذجي المنافسة التامة والاحتكار المطلق .

وقد أوضحا من خلال تحليلاتهما بان المنافسة الكاملة – ان وجدت – تقتل المنافســـــــة اذ تقوم المشروعات القوية في السوق والقادرة على الاحتفاظ بموقعهـا ازاء انخفـــــــاض الاسعار وتدني الارباح بابتلاع او طرد المشروعات الاضعف ، وفي مراحل لاحقة تنمـــو هذه المشروعات الباقية بشكل تدريجي حتى تتحول الى مشروعات احتكارية او قريبـــــة منها ، ثم تبدأ عمليات اندماج هذه المشروعات على شكل كارتلات او ترستات لتتحـــول الى شركات احتكارية كبرى او ما يسمى بالشركات العابرة للقارات او المتعدية الجنسية .

ثانيا : أدوات دولة الرفاه

انطلاقاً من مبدأ الحرص على استمرارية وجود النظام الرأسمالي ، فقد رأى العديـــــــد مـــــن الاقتصاديين والمفكرين ضرورة انتهاج طرق جديـدة فـي التفكيـر والتعامـل مـع المعطيـــــــات الواقعية وتقديم التحليل الملائم ، فكانت " نظرية تكييف الرأسـمالية للظروف المتـــــــطورة كأحد اهم تلك الطرق ، ودولة الرفاه واحدة من أشكال الدولة الرأسمالية المكيفة : وهـــــــي صورة حية للدولة المتدخلة ، التي يمكن تاريخياً إرجاع بوادرها الى كل مـــن بورنهـــام وبيجـــو وكينـــز ، الذين انصبت أفكارهم في مصب دولة الرفاه.

يرى بورنهام ، ان احتمالية الانتقال من الرأسمالية الى مجتمع آخر مسألة حتمية، ولكنهـــا لن تنتقل الى الاشتراكية ، بل الى مجتمع يقوده المديرون أو المنظمون ، ذلـك انـه اعتقـدبان السلطة السياسية والاقتصادية لا ترتبط بملكية وسائل الانتاج – كما يرى ماركس واتباعـــه بل ترتبط بادارة هذه الوسائل والرقابة عليها ، فالراسمالية الحديثة ، هي التي تتنازل فيهـــا طبقة مالكي وسائل الانتاج عن ادارة مشروعاتهم الى فئة المديرين او المنظمة ، ليبدأ عهد جديد يدعى بـــ (عهدالمدراء) يتميز بعدد من الخصائص منها :

1- شمول وظيفة الدولة لمختلف الفعاليات الاقتصادية .

2- ان المبادئ الاخلاقية والاجتماعيـة والقـيم والمثـل هـي التـي تعبـر عـن مـصلحة المديـــــــر وتنعكس على من يديرهـــــــم . اما بيجو فقد راى ان عملية التوجه الاقتصادي لا بد ان تستند الى فكرة الرفاه الاقتصادي بوصفها غاية نهائية للمجتمع بـدلاً مـن فكرة التوازن الاقتصادي ، ويرى بيجو ان تحقيق الرفـــــــاه يتوقف على عاملين :

1- كلما كان اشباع الحاجات الاستهلاكية كبيراً ، كان الرفاه المتحقق كبيراً ايضاً .
2- وكلما كان الرفاه المتحقق كبيراً ، كان الجهد المطلوب للانتاج ضئيلاً .
وفي ضوء ذلك فانه يوجه انتقاداته بشدة على مظاهر الاسراف والتبذير في الثروة ،والى اساليب الانتاج التي تفرض على المجتمع تقديم تضحيات بلا مقابل مهما كان هذا الناتج كبيراً . وقد وضع بيجو معياراً للرفاه . يرتكز على حصيلة الانتاج القومي ، والتساوي في توزيعها . لذلك فهو يرى ان المستوى الافضل للرفاه يتحقق كلما كانت الدخول كبيرة ومستمرة عبر الزمن و كلما تحققت المساواة في توزيعها . (21)
وجدير بالذكر ، أن فلسفة دولة الرفاه وان كانت تعتقد بان رفاهية الفرد اهم من ان تترك لمجرد عمليات السوق وقوى السوق ، الا انها لم تتمكن من التخلص من الايمان بقدسية السوق ، فهي لم تر حاجة ملحة لادخال تغيرات جذرية على هذا النظام ، بل ان رفع دور الدولة فقط كاف لتحسين دور السوق وعلاج حالات الخلل الناجمة عن رأسمالية عدم التدخل وعليه فان الادوات الرئيسية لتحقيق اهداف دولة الرفاه هي(22) :

1- **التنظيم والتوجيه** :وهو ان تقوم الدولة بتوجيه وتنظيم الفعاليات والنشاطات الاقتصادية بالاتجاه الذي يخدم الصالح العام وعدم ترك الافراد يسعون الى تحقيق مصالحهم الذاتية . ولكن ذلك يفترض وجود معايير متفق عليها او قيم اجتماعية اقتصادية متعارفة يمكن الرجوع اليها عند المقارنة اما في غياب مثل هذه المعايير الاجتماعية للتنظيم ، وبسبب عدم توزيع السلطة والقوة بين الاغنياء والفقراء بشكل متساو ، فسوف تمنح الاغنياء فرصة ترجيح كفة التنظيم والتوجيه لما فيه مصالحهم .

2- **التأميم** : لكي يكون للدولة الدور الفاعل في التدخل ، فلا بد من امتلاك وسائل الانتاج . واحدى الطرق التي تمكن الدولة من امتلاك هذه الوسائل هي التأميم وقد حدث في التاريخ العديد من عمليات التأميم وخصوصاً الصناعات الرئيسية وقد كان السبب المباشر لهذه العمليات هو انقاذ هذه المشاريع الصناعيةمن الانهيار والافلاس في اوقات الازمات ، ووضعها تحت تصرف الدولة .

3- **الحركةالعمالية** :ان الحركات النقابية للعمال هي الدواء الشافي للكثير من المشكلات التي يعاني منها العمال وعلاقاتهم بأرباب العمل ، فهي تسعى دوماً لرفع دخل العامل وتحسين ظروف عمله ومعيشته ، وتوفير الشعور بالامن الاقتصادي له ، ومواجهة حالات البطالة سواء عن طريق تقديم المعونة او المطالبة بايجاد فرص عمل جديدة . وقد اذعن الصناعيون للحركة النقابية ، ليس لايمانهم بالعدالة الاجتماعية ومساهمة منهم في نشرها ، بل لانهم ادركو بان النقابة تشكل حلقة ايجابية للنظام الصناعي من خلال ما

تسهم به في تحقيق الانسجـــــــــــــام بين الادارة والعمال ، فضلاً عن اعتبار الاضرابات التي لا تجيزها النقابة غير شرعية ، لـــــــــــذا فقد عملت النقابة على دعم الاستقرار وامكانية التوقع فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية من اجـــــــــل تراكم راس المال ونمو الانتاج .

4- **السياسة الماليـــة العامـــة** : وتعـــد الادارة الرئيـــسة لدولـــة الرفـــاه ، لانهـــا تتـــضمن استخـــــــــدام الانفاق العام والضرائب والقروض لتحقيق الاهداف المرغوبة . ويتعين على هذه السياسة ان تقوم بتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي ، وزيادة المساواة في توزيع الدخول . ولكن ينبغي الاشارة الى ان هذه الادارة تكتسب اهميتها من كيفية استخدام وســائلها المتعـــددة لتحقيق هذه الاهداف ، فلكي يكون الانفاق العام مؤثراً وذا فعالية في تحقيق العدالة فلا بد مـــن اتباع سياسة تمويلية بعيدة عن تحميل الفقراء اعباءها ، فالسياسة الضريبية يجب ان تكون عادلة ومنصفة وسياسة تقديم العون يجب ان تكون موجهة لمن يستحقها ، ناهيك بأن الانفـــــــــاق يجب ان يكون موجهاً لما فيه مصلحة المجتمع ، وليس للاستخدامات العسكرية او الاستخدامات غيـــــر المنتجة ، فضلاً عن ان الاقتراض المبالغ فيه لتمويل الانفاق العام قد يوقع الاقتصاد في فـــــخ المديونية ، او يخلق فيه ضغوطاً تضخمية .

5- **النمو المرتفع** :لقد جاء ازديـــاد زخـــم مفهـــوم دولـــة الرفـــاه بعيـــد الحـــرب العالميـــة الثانيـــــــــــة وفي اجواء النمو الاقتصادي المضطرد ، لبناء ما دمرته الحرب ، وخلق نظام اقتصـــــــــــادي رصين ، وقد كان الايمان القوي بقدرة دولة الرفاه على بناء مجتمع لا طبقي هو المحفـــــــــز والدافع لجعل السياسات الاجتماعيـــة ملحقـــاً خاصـــاً بـــالنمو الاقتصـــــــادي(23) . ويرى بعـــــــــــــض الاستشاريين الاقتصاديين ان زيادة سرعة النموهي الحل الوحيد لمجمل المشاكل التـــــــــــــي تعاني منها البلدان المتقدمة والبلدان الاقل تقدماً على حد سواء ، وقد عبـــــــرعـــــن هـــــــذه الاطروحة كل من شليسنجـــــر وفولكـــــر ورايمـــــــــودي فريـــــــس وبـــــول سارينيـــــــــــــرفي الاجتماع السنوي للجنة " بريتون وودز " الذي عقد في يناير 1987، بالرأي القائل بـــــــأن معدلات النمو المتدنية في الدول الصناعية لم تساعـــــــد على النمو والتكييف في البلـــــــــدان النامية ، فازدياد معدلات النمو هو الحـــل الطويل الاجل الوحيد ليس لمشكـــــلات البـــــــلدان النامية فحـــسب ، بـــل وللولايات المتحدة والبلدان الصناعية الاخرى كذلك(24) .

6- **التشغيل الكامـــــــــل** : و يعد وسيلة مهمة لتحسين وضع الفقـــــراء من خلال تقليل حجـــم البطالة ، وتحفيز النمو الاقتصادي وخصوصاً في الاقتصادات المرنـــة التـــــــي تستجيـــــــــــب لامكانية التوسع في استخدام الموارد الاقتصادية المعطلة ، ومن ثـــم خلق دخول جديـــــــــــدة تدعم الطلب الفعـــال ليقـــوم بتحفيـــز الاســـتثمار وهكـــذا دو اليـــــــك .

ثالثاً : تقويـــــم ادوات دولـــة الرفـــــاه

اذا كانت هذه الادوات قد وظفت لتمكـين دولـة الرفـاه – وهـي الدولـة الرأسماليـة الجديـدة ذات الطابع التدخلي – من تحقيق الكفاءة والعدالة فـي توزيـع المـوارد المتاحة ، فكيـف كانت هذه الادوات تمارس على ارض الواقع ؟ وهـل ادت الى تحقيق اهداف دولة الرفـاه المعلنة ؟

1- فعلى صعيد التنظيم والتوجيه ، وبعد تسارع الافكار الداعية الى ضرورة توجيـه وتنظيم النشاط الاقتصادي من قبل الدولة للوقوف بوجه تصاعد الفكر الاشتراكي ، فقد استطاعـت الدولة ان تدير دفة معظـم النـشاطات الاقتـصادية ، ولكـن الـزمن كـان كفـيلاً باثـارة مشاكـل وتساؤلات حول جدوى دولة الرفاه في الامد البعيد ، اذ تضافرت جهود اصحاب المصالـح من كبار رجال الاعمال مع جهود الحكومات (المحافظة) للمطالبة بالغاء قيود التنظيـم والتوجيه الاقتصادي بحجة ان هذه القيود تعمل على زيـادة التكاليف الناجمة عن تنفيـذ الانظمة او الانصياع لها . وحيـث ان التخطـيط عموماً ، والتخطيط الصنـاعي على وجـه الخصوص يعد وسـيلة مهمـة مـن وسائل عملية النظيم والتوجيه ، فقد مالت الجهود المبذولة للتنظيم في خاتمة المطاف الى وضع الخطط الكفيلة بمحاباة الاغنياء والاقوياء ، الذيـن يستخدمون اموالهم للسيطرة على وسائـل الاعلام وتمويل الحملات الانتخابية وممارسـة الضغط السياسي بغية ترجيح كفة التنظيم لصالحهم ، مماتولد عنه اخضاع السوق لسيطـرة الاحتكارات الوطنيـة ، وتناميها واندماجها وانتقالها الى تكوينات احتكارية مالية وصناعيـة هائلة باتت تنظر الى العالم كله على انه ساحة مطلقة لنشاطها (25). ويعـود الفضـل الاكبـر للاقتصاديين A. Shandler و F. Redlich في وضع القواعد الاساسية للنمـو التنظيمـي الجديد للمؤسسة الاحتكارية العالميـة التـي اطلق عليهـا الـشركات عـابرة القوميات ، او عابرة القارات ، او المتعددة الجنسيـة TNCS ، اذتفيد البيانات الاحـصائية الى ان عدد هذه الشركات بلغ نهاية عـام 1995 ما يقرب مـن 37 الف شركة تعمل في 200 الف فرع في الاقتصاد ، وقد بلغ اجمالي استثماراتـها حوالي 2.7 تريليـون دولار ، وان 100 شركة منها تستحوذ على 50 % من مجمل الاستثمـارات وهـي مسؤولة عن 33 % من الانتاج العالمي وتستخدم حوالي 20 % من حجم العمالـة العالمية .(26) بل ان واحدة فقط مـن هـذه الـشركات وهـي شـركة Genaral Motors الامريكيـة لها قوة اقتصادية تزيد عن القوة الاقتصادية لـ 130 بلداً في العالم .(27)

2- اما التأميم فقد فقدت الحركة الداعية اليه زخمها كذلك ، ليس لزوال الوهم العام حـول اداء المشاريع المؤممة فقط ، بل وبـسبب الاعانـات الكبيـرة التـي تحتاجهـا هـذه المشروعـات للمحافظة على بقائها ، لذلك فقد انقلبت الصورة رأساً على عقـب ، واصبحت الخصخصـة Pri vatization " أي تحويل المشروعات الحكوميـة

الى القطاع الخـــــــاص عن طريـــــــــق البيع " باعتبارهـــا ضـــرورة اقتـــصادية (مالية) اكثر من كونها خياراً اساسياً ، واتخذت اتجاهـــاً سائراً على نطاق العالم بأسره يمينه ويساره ، كأوربا واليابان والهند وأمريكـــــا الجنوبيـــــــة وكندا ، بل وحتى الـــصين وبلدان اوربا الشرقيـــــــــة ودول الاتحاد السوفيتـــــــي السابقة ، وبدأ التحرك نحو الخصخصة في اسبانيا في ظل اول حكومة اشتراكية ، اما في بريطانيا فقـــد وفـــرت حركـــة الخصخصة التي استهلها المحافظون عام 1979 للخزينة اكثر مـــن 17 مليـــــــــــار دولار عام 1988 ، وعلى اثر ذلك فقـــد انخفـــض اســـهام الـــصناعـــــات المؤممـــة فـــي الناتـــــــج المحلـــــــي الاجمالي في العالم 10 % عام 1979 الى حوالي 6 % منـــه عام 1988 ، ومن المحتمـــــل ان يزداد زخم حركة الخصخصة مع استمرار معدلات النمـــو المتباطئة التي انخفضت من 5 % عام 1987 الى 4 % عـــام 1994 ثـــم الـــى 2.5 % عـــام 1988 .(28)

جدول (1)

معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في العالم 82 -1998

(نسب مئوية)

السنة / البلدان	1982	84	86	88	90	92	94	96	1998
العالم	0.5	4.5	3.2	3.2	3.1	2.7	4.00	4.3	2.5
الـــــدول الصناعية	0.3 -	5.00	2.7	3.3	2.5	1.9	3.2	3.2	2.2
الـــــدول النامية	1.7	4.00	4.2	3.4	4.6	6.7	6.8	6.5	3.3

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة .

3- وفيما يخص الحركة العمالية فهي الاخرى فقدت اندفاعها بسبب تزايد الموجات التـــضخمية وارتفاع معدلات البطالة ، اذ جرى القاء اللوم بدون حق ، او ربما بجانب من الحـــــــــق ، على تصاعدالاجور بشكل متواصل وهو مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف الانتاجية . كـــذلك ان دور النقابات في مقاومة تخفيض الاجور كان سبباً في ارتفـــاع نـــسبة التـــضخم والبطالـــة ، وخصوصا خلال عقدي الثمانييات والتسعينيات وكما هو واضح فـــي الجـــدولين (3)، (4) . ونتيجة لذلك فقـــــــــد نشأت " اللانقابية " في العديد من الدول الصناعية كما عانت النقابات العمالية البريطانية من هبوط عدد اعضاءها بنسبة24 % وان معظم الاعضاء في النقابات هم

اعضاء شكليـــــــــــون ولا يضطلعون باي نشاط نقابي ، وعلى حد تعبير فيليب باسيت فان " الناس بكل بساطـــــــــــة لا يرغبون في الانتماء الى النقابات " ومما يدل على ذلك هـــو انخفاض نسبة العمال النقابين الى مجمـــوع العمـــال فـــي كلمـــن المانيـــــا وفرنـــســـــا واليابـــــــــان والولايات المتحدة اذ لاتصل هذه النسبة سوى الى 19 % . (29)

4 – اما السياسة المالية العامة فخـــلال الفتـــرة مـــن عـــام 1960 و 1988 ارتفـــع متوســـط الانفـــــــاق العام (او الحكومي) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي من 26 % ليصل الى 41.3 % في بلدان منظمة التعاون والتنمية عموماً ، بل وصل في بعض البلدان الى اكثـــر من ذلك بكثيـــــــر اذ بلغ في السويـــد وهولندا حوالي 66.6 % . اما في الولايات المتحدة فقـــــد ارتفعـــــت نسبـــــة الانفاق العام من 10 % من GDP عام 1940 لتبلغ 36.3 % عام 1988 . ولم ترتفع هـــــــذه النسبة في اوقات الركود والبطالة فحســـب بل حتى في فترات الازدهار والتشغيل الكامـــل وهو مالم يكن تفسيره في اطار التحليل الكينزي علـــى ان هذه الزيادة الكبيرة في الانفاق العام تعـــــود الى مجموعة من الاسباب الحقيقية والظاهرية لزيادة الانفاق العام على الصعيد العالمي الا ان الزيادة الحقيقية في الانفاق العام لم يكن الهـــدف منهـــا هو تحقيق الرفاهيـــة العامـــة لعمـــــوم المجتمع بقدر ما كانت اداة مهمـــة لزيادة فقر الفقراء الذين تقع على كواهلهم اعباء تمويل هذا الانفاق المتـــصاعد . اذ ان الـــسبيل الملائم لتمويل الانفاق المتزايد ياتي من طريقين احدهمـــــــــا اخطر من الثاني فاما مـــن رفع الضرائب او اللجوء الى الاقتراض بشقيه الداخلي او كليهمامعاً وهذا كفيل بخلق عدد مـــن النتائج السلبية ، والمتمثلة بالتضخم وارتفاع اسعار الفائدة ومزاحمة استثمارات القطاع الخاص .

جدول رقم (2)

يبين معدل الضريبة من GDP لعشرة دول صناعية في عام 1990

(نسبة مئوية)

	الولايات المتحدة	اليابان	بريطانيا	المانيا	هولندا	ايطاليا	السويد	الدنمارك	النرويج	استرالي
معدل الضريبة	30	30	35	37	45	40.2	59	47.5	46.1	30

لسترثرو: المتناطحون ، ترجمة د.محمدفريد ،ابوظبي، الطبعةالاولى 1995، ص 250 .

الى غير ذلك من المشاكل التي تصيب الهيكل العام للموارد المالية ، وقد كان لارتفـــاع نـــسبة الضرائب من الناتج المحلي الاجمالي GDP فـــي منظمـــة التنميـــة والتعـــــــاون OCED مـــــــــن 27.7 % عام 1960 حتى باتت 38.4 % عام 1988 ، وهو مما اوجد رد فعل حقيقي اطلق عليـــــه "الحركة الارتجاعية لدولة الرفاه " وهي عبارة عـــن حركةمقاومـــة للضرائب التي قامـــــــت على اساسها برامج الرفاه ، ففي السويد مـــثلاً بلغـــت نـــسبة هـــذه

الضرائب التي قامت حوال 55.3 % من الناتج المحلي الاجمالي وفي الدانمارك 52.1 % وفي الولايات المتحدة 29.8 % منه .

وغني عن القول بان الانفاق الحكومي بامكانه تقليص حالات عدم المساواة من خلال ياساته في مجالات التعليم والرعاية الصحية والسكن والنقل العام ، الا ان شيئاً من ذلك لم يحصل فعلى سبيل المثال اثبتت التجربة في مجال خدمة الصحة الوطنية المجانية في بريطانيا ان الاغنياء يعرفون كيفية الاستفادة من الخدمة على نحو افضل ، وهم يستقطبون اهتمام الاخصائيين ويشغلون عدداً اكبر من اسرة المستشفيات التى تمتاز بتجهيزات واطباء افضل ويحصلون على المساعدة في مجال الطب والعلاج النفسي اكثر بكثير من ذوي الدخل الاردني .(31)

اما الاعانات العامة فهي الاخرى تميل الى افادة الاغنياء اكثر من الفقراء لان ما يستهلكه الاغنياء من السلع والخدمات التي تحظى بدعم حكومي يزيد كثيراً عما يستهلكه منها الفقراء وقد اوضحت الدراسات المتعلقة بتوزيع العون الحكومي للخبز والزبدة والحليب والدقيق والشاي في بريطانيا هذه الحقيقة . كذلك الامر بالنسبة الى دعم اسعار الكهرباء والغاز والفحم والخدمات البريدية والهاتفية كجزء من مكافحة التضخم ، ودفع تعويضات الى هذه الصناعات .

جدول (3)

يوضح معدلات التضخم للفترة 82 – 1998

(نسبة مئوية)

البيان	1982	84	86	88	1990	92	94	96	98
البلدان الصناعية	7.2	4.2	3.4	3.0	3.2	3.5	2.6	2.4	1.6
البلدان النامية	25.4	38.6	29.8	40.2	39.4	38.9	51.8	41.3	10.4

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد متفرقة

اذنجد ان الاغنياء هم الذين يحصلون على النسبة الاعظم من هذه السلع ، ومن ثم فان ذلك يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخول .

وبقدر تعلق الامر بالضرائب التصاعدية . وهي اداة في غاية الاهمية لاعادة توزيع الدخل بشكل عادل ، الا ان الاستثناءات والاعفاءات الضريبية المتعددة قد جعلت من ضريبة الدخل اداة ليست فعالة لاعادة توزيع الدخول كما كان يعتقد بوجه عام . اذ زاد الاعتماد على

ضرائـــــــــــب الاجور والرواتب وتناقص اهميـــة الـــضرائب علـــى الـــشركات ، اذ ان الاغنيـــــاء قد تعلمـــــواكيفيـــــــة التهرب من هذه الضريبة عن طريق نظـــام معقـــد مـــن الحسومات لتخفيف الاعباء عليهم .

5 –النمو المرتفع : يوضح الشكل البياني رقم (1) ان عقدي الثمانينيات والتسعينيات قد شهدا نمواً مرتفعاً وغير متوقعاً شمل العالم كله ، سواء البلدان النامية أو المتقدمـــــــة رافقـــــــه ارتفاع مستمر للثروة ، الا ان ذلك لم يسهم في ازالة الفقر وتلبية الحاجات وتقليص حالات عدم المساواة ، ليس في البلدان ذات التوجـــه المحـــدد نحـــو دولـــة الرفـــاه كالولايـــات المتحـــدة واليابـــــــان فحسب ، بل وفي اشدها توجهاً نحو تحقيق الرفاه مثل المانيا وبريطانيا والسويد ، فان الحاجات الاساسية للفقراء ولا سيما التعليم والمرافق الطبية والسكن بقيت غير ملباة .

رسم بياني (1)

يوضح معدلات النمو للفترة من 1982– 1998

(نسب مئوية)

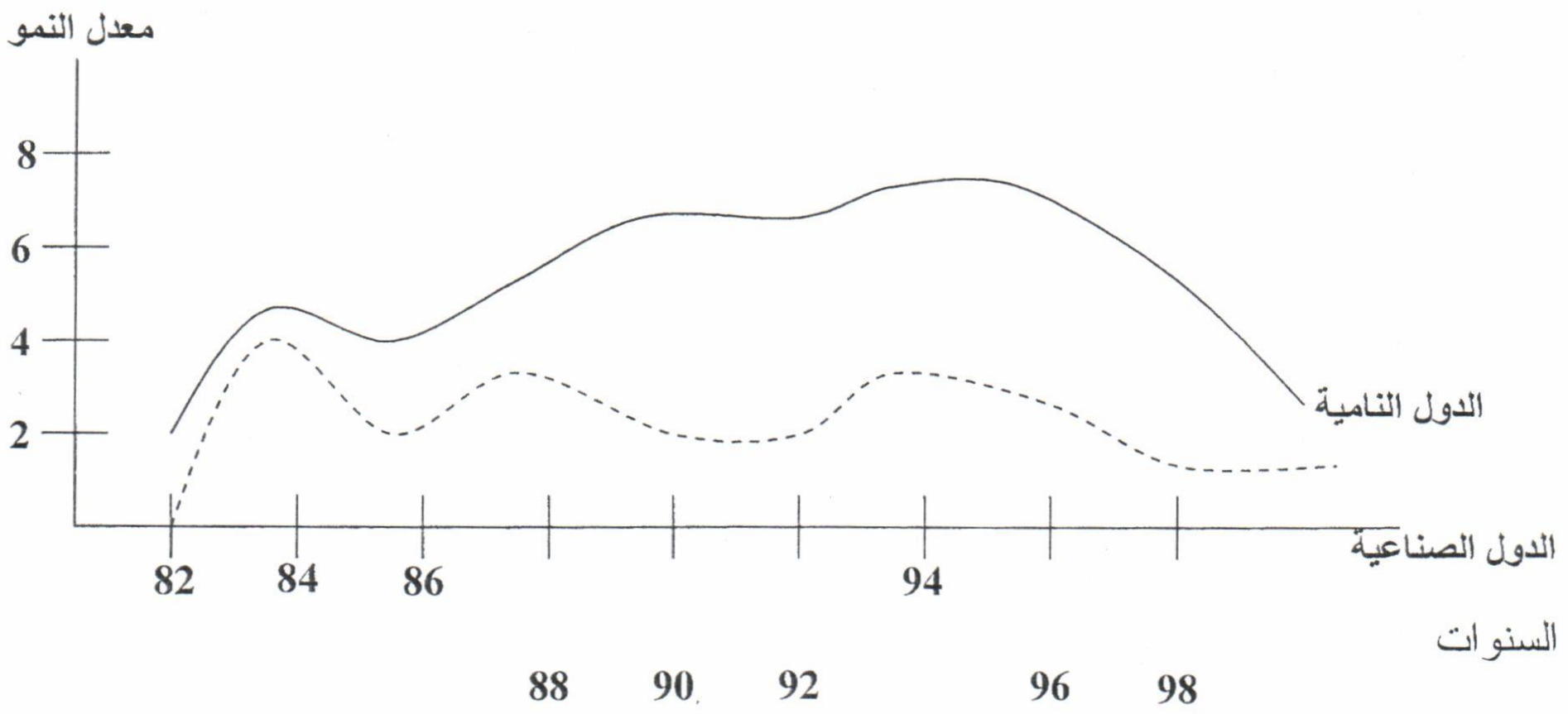

المصدر : الجدول (1)

وفي الوقت الذي تسهم به معدلات النمو المرتفعة في ازالة الفقر ، فانها ساهمت وبشكل فعال في ارتفاع معدلات التضخم واسعار الفائدة ، وذلك بسبب التسارع في رفع معـــدلات الانفاقيـــــن العام والخاص فضلاً عن مساهمة النمـــو المرتفـــع فـــي زيـــادة نـــسب التلـــوث البيئـــــي ، وتســـــــــارع نضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة ، لذلك فـــان فكـــرة تحقيـــق النمـــو بمعـــــدلات عاليـــــة قـــــــد جوبهت بهجوم مضاد من قبل (اللجنة العالمية المعنيـــة

بالبيئة والتنمية) في صورة مطلـــــب مستحدث اطلق عليه " التنمية المستديمة " وذلك عـام 1987 الذي شدد على تحقيق النمو بدون التاثير على العدالة بين الاجيال ، او ضـمن الجيـل الواحـد اذ ان المـوارد الطبيعيـة ، والبيئة هي من حق الجيل الحالي والاجيال القادمـة ، وعلاوة على ذلك فان العـودة الى معدلات النمو والتي عرفتها الدول الصناعية خلال عقدي الخمسينيـات و الستينـيات غيـر وارد فـي خارطـة التطـور الاقتصادي للبلدان الصناعية فلم تحقق هذه البلدان خلال عقد التسعينـيـات
سوى معدل حقيقي لايزيد عن 3 % ، بل انخفض هذا المعدل الى 2.2 % عام 1998 كما ورد في الجدول رقم (1) . وعليه فان الاعتماد على استراتيجيـة النمـو الاقتـصـادي المرتفع لحل اختلالات التوازن في التوزيع وفي الاقتصاد الكلي لا يوحي بالثقـة ممـا يستوجب البحـث عن استراتيجية جديدة وفعالـة .
6 – اما فيما يتعلق بالتشغيل الكامل ، الذي يعد وسيلة هامة لتحسيـن اوضاع الفقـراء ، فلم يكن اوفر حظاً من بين ادوات دولة الرفاه الاخرى اذ ان البطالة التي رافقت معـدلات التضخـم الركودي خلال العقدين الاخيرين قد جعل منهـا مشكلة مستعـصية الحـل تواجهها اليوم جميـع البلدان الصناعية في حين كان معدل البطالة لا يشكل سوى 2.7 % من مجموع العامليـن في الدول الصناعيـة عام 1970 ، ارتفـع الـى 9.8 % عام 1989 ، الا انه عاود الانخفـاض التدريجي . كما موضح في الجدول رقم (3) الا انه انخفاض بطيء جداً اذ بلغ معـدل البطالـة خلال عقد التسعينات حـوالي 7.3 % .

جدول (4)
نسب البطالة والتوظيف في البلدان المتقدمة للفترة 1992– 1998(نسب مئوية)

	1992	93	94	95	96	97	1998
نسب البطالة	7.3	7.7	7.6	7.2	7.2	7.00	6.9
نسب التوظيف	0.2 –	0.1 -	1.00	1.1	1.00	1.3	1.1

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1999 ، ص 205 .

واذا كانت الاداة الرئيسية المتاحة لدولة الرفاه لزيادة نـسبة التـشغيل المتدنيـة ، التـي بلـغ معدلها خلال العقد الاخير اقل من 1 % ، وتتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي ، فان الامل يبدوا ضعيفاً في القضاء على البطالة ، في ظل غياب امكانية تحقيق معدلات النمو المرتفعـة وقد اشار الـى هـذه الحقيقـة الكاتـب الانكليـزي " Louis Emmerij " بقولـه " اذا جمعنـا طرفي المعادلة معاً ، معدل النمو المنخفض ، وتزايد عدد القوى

العاملة ، فاننا نحصـــــــل على النتيجة التي لا مفر منها وهي ان التشغيل الكامل كما نفهمه اليوم ، يكاد يكون هدفـــــاً لا يمكن تحقيقه " . (32)

رابعـــــــــــــاً : خاتمة واستنتاجات

ان النفور الفطري لدى البشر من الظلم والبؤس ، قد دفع المفكريـــــن البرجوازين لرسم صورة متكاملة لدولة لا يرغب في تغييرها الا المجانين يكون الانسان فيها قد حقق جميع امنياتـــــــه الى الحد الذي سوف لا يتطلع فيه الى جنة السماء لانه استطاع ان يبني جنته علـــى الارض . وهذه الجنة الموعودة تتمثل في اقامـــة دولـــة الرفـــاه ، وهـــي افـــضل بكثيـــر مـــن الدولـــة الرأسماليـــــــــة التـــي تـــستند الـــى فلـــسفة " الداروئيـــة الاجتماعيـــة " التـــي وضـــع نواتهـــــــــا الاولى علمـــــــاء التنويـــــر Enightenment عندما نادوا بالحياد العلمي والتجرد عن الاخلاق ومن ثم فـــــان البقـــــــاء سيكون للاصـــلح . الا ان الفكـــر العلماني ذو الاهداف الانسانية لم يستطيع استحداث ستراتيجية فعالة لتحقيق اهداف دولته ، فلقد بقي طراز الحياة الرأسمالية ذاتـــه وبقيـــت آليـــة الانتـــاج ذاتهـــــا وجميـــع المؤســـسات الرأسماليـــــــة التي تقوم بدور اساســـي في ابقاء ، بل وتعميق الهوة بيـــــن الاغنيـــاء والفقراء ذاتهـــــا .

ومع ان دولة الرفاه قد حسنت نوعاً ما من حياة الفقراء في البلدان الصناعية الا ان الفقر ما زال قائماً وبشكل يستعصي على الحل متمثلاً في فوارق الحصول على الرعاية الـــصحية والـــسكن والرعاية الصحية والسكن والتعليم العالي . وبديهي ان دولـــة الرفـــاه تواجـــه نـــدرة المـــوارد ذاتهـــــا التي تواجهها اية دولة اخرى ، لذا فان نظامها قد ساهم في اول الامر فـــي تحقيـــق معدلات عالية للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، لكنه ادى منذ ذلك الحين الى تعميق سريع للهـــوة الفاصلة بيـــــــن الموارد والطلبات عليها مما اوجد حالة اختلال كبير للتوازن الكلي .

وقد فرض هذه الحالة على الدول ، وخاصة بريطانيـــــا والولايات المتحـــــــــدة ، العمـــل على خفض حالات العجز في الميزانية ، وقد علمت فلسفة ريكان وتاتشر على ايـــلاء الـــسوق مزيداً من الثقة على حساب اولويات الرفاه الاجتماعي ، لذا فقد عادت قدسية السوق مرة اخرى ليحتل مكانة القيادي ويؤكد صحة ما قيل بانـــــه " اذا كان مـــاركس يعتقـــد بـــان الـــصراع الطبقـــــي هو محـــــــرك التاريخ ، فان الراسماليون يعتقدون بان السوق هو محرك التاريخ ، بل وصانعاً لـــــــه " . (33)

اما في السويد ، وهي ذات السجل المتقدم في تقديم خدمات الرفاه فقد برزت فيها مشاكل ناجمـــة عن ارتفاع مستوى الضريبة والانفاق الحكومي حتى ان معـــــدل التضخـــــــم فيها قـــد بلـــغ اكثر مـــــن ضعفي معدله في البلدان الصناعية الاخـــرى ممـــا اضـــعف كثيـــراً مـــن قـــدرة السلـــــــــع السويدية على المنافسة في السوق المالي ومن ثم ارتفاع عجز ميزانها التجـــاري على الرغم من التخفيض الكبيـــــــــر في قيمة الكرون .

وكذلك الحال في المانيـــــــا واليابـــــــان ، اللتين لا تعانيان من خلل في التوازن الكلـــــــي ، الا انهما يعانيان من مشاكل اخرى كان من شأنها افشال تحقيق اهداف دولة الرفاه وبدرجات

، متفاوتة وتتمثل تلك المشاكل في الضغط الذي تمارسه عليها بلدان العجز الاخرى بغية تحقيق تكييف متساوي وتنسيق سياستها الدولية ، مما اضطرها للاستجابة الى تخفيض معدلات الحسم لبنكيهما المركزيين من 5 % الى ادنى مستوى له والبالغ 2.5 % عام 1987 ، مما عمل على زيادة العرض النقدي لديهما والذي ساهم في رفع معدلات الاسعار . والافراط في المضاربة بالاسواق المالية .(34)

وفي الختام يمكن ايراد بعض الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وهي .

1- ان عمليات التدخل الحكومي التي قامت عليها سياسات دولة الرفاه ، كانت ناجمة عن احداث معينة ولم تكن وليدة عقيدة سياسية او فكرية .

2- وبناءً عليه فلم تستطع دولة الرفاه من قطع شوط بعيد في مجال الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، اذ ليس لها فلسفة واحدة متماسكة ومقنعة تستند اليها في ايجاد ستراتيجية فعالة لتحقيق اهدافها الانسانية .

3- لذلك فان دولة الرفاه لم تكن شبيهاً للاشتراكية ، كما يروج الاشتراكيون ولا شبيهاً للرأسمالية ، كما يرى دعاتها ، وانما لاتعدو ان تكون وسيلة من وسائل التكييف التي طالما اتبعتها الراسمالية لاستمرارها في البقاء .

4- لذلك فقد فشلت دولة الرفاه في تحقيق اهدافها الانسانية المعلنة ، فهي لم تكن بديلاً للرأسمالية بشكل كامل ، وانما حاولت بلورة فلسفة هذا النظام لتجاوز عيوبه . فكانت امتداداً له بزي جديد ، وهذا ما ينسجم مع فرضية البحث . الا انه ينبغي الاعتراف بان النزعة الانسانية تتسق مع ما كانت تصبوا اليه دولة الرفاه من اهداف ، وهو في ذات الوقت لا يتعارض مع افتراضاتها المتعلقة بالرشد والعقلانية ، فثمة ادراك متزايد بان الانانية لا تشكل بالضرورة القوة المحركة الرئيسة لسلوك البشر ، الا ان هذا الرشد وهذه العقلانية ، والسلوك غير الاناني انما تحتاج الى سائق يسوقها بعيداً عن تيارات وانحرافات آلية السوق العمياء .

الهوامـــــــــش

1- د. محمدعمر شبرا ، " الاسلام والتحدي الاقتصادي " ، ترجمة د. محمد زهير السمهوري (المعهد العـالي للفكر الاسلامي) ن عمان ، شباط ،1996 ، ص 157 .

2 – د. عبد الكريم كامل ، " النظم الاقتصادية المقارنة " ، جامعة الموصل ،1988 ، ص 207 .

3- ليونتيف ، " الموجز في الاقتصاد السياسي " ، ترجمة ابو بكر عسل (دار الكاتب العربـي) ، القـاهرة ، 1967 ، ص 112 .

4- بول باران – وبول سويزي ، " راس المال الاحتكاري " ترجمة حسين فهمي مبـارك (الهيئـة المـصرية العامة) ، القاهرة 1971 ، ص226 .

5- د. عبد الكريم كامل ، المصدر السابق ، ص 117 .

6- ليونتيف ، المصدر السابق ، ص 116 .

7- جون ستراتيشي ،" الراسمالية المعاصرة "، (دار الطليعة) بيروت ،1964 ، ط 1 ص 275 .

8- نفس المصدر ، ص 276 .

9- د. عبد الكريم كامل ، المصدر السابق ، ص 95 .

10- د. عبد المنعم السيد علي ، " مدخل في علم الا قتصاد – الاقتصاد الجزئي "، (الجامعة المستنـصرية) ، بغداد ، 1984 ، ص 360 .

11- د. محمد عمر شبرا، المصدر السابق ، ص 63 .

12 ــ ملتون فريد مان " الرأسمالية والحرية " ترجمة د.عبد الاله النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ص 64 .

13 ــ د.محمد عمر شبرا ، المصدر السابق ، ص 63 .

14 ــ ج. ك . كابريث ، " تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر " سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 ، ص 137 .

15 ــ ج . ك . كالبرث ، نفس المصدر السابق ، ص 140 .

16 ــ د.عبد الكريم كامل ، " سلسلة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الدكتوراه في جامعـة القادسـية للعـام الدراسي 2001-2000 .

17 ــ د.خزعل البيرماني ، " سلسلة المحاضرات التي ألقيت على طلبة البكالوريوس للعـام الدراسـي -1976 1977 .

18 ــ ج . ك . كلبريث ، نفس المصدر السابق ن ص 90 .

19 ــ جون ستراتيشي ، المصدر السابق ، ص 50-52 .

20 ــ د.عبد الكريم كامل ، محاضرات المصدر السابق .

21 ــ د. عبد الكريم كامل ، " النظم الاقتصادية المقارنة " مصدر سابق ، ص 91 .

22 ــ د.عبد القادر الجبوري ، " التاريخ الاقتصادي " ، جامعة الموصل ، ص 281 .

23 ــ د.محمد عمر شبرا ، المصدر السابق ، ص 160 .

24 ــ IMF.Survey.26 january.1987,p.21. .

25 ــ د.عبد الكريم كامل ، " النظم الاقتصادية المقارنة " مصدر سابق ، ص 87 .